

منهجية دراسة الوثيقة أو الوثائق التاريخية

- تهدف دراسة وثيقة أو وثائق في التاريخ إلى اختبار قدرة الممتحن في البكالوريا على:
- التعامل مع الوثيقة أو الوثائق قراءة وتحليلاً وشرحاً واستنتاجاً وتقييماً.
 - حسن استغلال المعلومات المكتسبة واحكام توظيفها لدراسة الوثيقة أو الوثائق.
 - تتألف دراسة الوثيقة أو الوثائق من ثلاثة أجزاء مترابطة ومتكاملة:
- التقديم:**
- يهدف إلى التعريف بالوثيقة أو بالوثائق ووضعها في إطارها التاريخي وتحديد موضوعها وطرح التساؤلات التي تثيرها من خلال المراحل التالية:
- تحديد نوعيتها.
 - التعريف بمصدرها أو مصادرها.
 - التعريف بمؤلفها بما يفيد موضوع الدراسة.
 - تحديد إطارها التاريخي على المستويين المحلي والعالمي.
 - تحديد موضوعها وطرح الإشكاليات التي تثيرها الوثيقة أو الوثائق والاعلان عن عناصر الدراسة بالاعتماد على الأسئلة التوجيهية المصاحبة.
- الجوهر:**
- يهدف إلى دراسة الوثائق دراسة معمقة بتفسير محتوياتها وتحليل مقاصدها وأبعادها، وذلك بـ:
- التعمق في دراسة الوثائق حسب الإشكاليات المطروحة.
 - تنظيم الدراسة في شكل عناصر رئيسية حسب الإشكاليات التي طرحها الوثائق، ويتألف كل عنصر من فقرات تتضمن كل واحدة منها فكرة أساسية.
 - اعتماد تسلسل منطقي في ترتيب الفقرات وحسن التخلّص عند المرور من عنصر إلى آخر.
 - الانطلاق من الأفكار والمعطيات التي تقدمها الوثيقة أو الوثائق لتحديد الأحداث والظواهر التاريخية التي تتضمنها.
 - شرح مقاصد مؤلف أو تحديد ما يمكن استنتاجه من معطيات توفرها الوثيقة أو الوثائق.
 - تقييم هذه المعطيات ونقدها بتوظيف المكتسبات المعرفية حسب متطلبات إشكاليات الوثيقة أو الوثائق دون السقوط في السرد المجاني أو المحاكاة.
- الخاتمة:**
- تهدف إلى تقييم الوثيقة أو الوثائق وذلك بـ:
- إبراز أهميتها وبيان حدودها اعتماداً على الاستنتاجات التي تمّ التوصل إليها خلال مراحل الدراسة.
 - فتح آفاق على إشكاليات جديدة لها علاقة بموضوع الدراسة.

الوضع بالبلاد التونسية غداة الحرب العالمية الأولى

مقدمة

مذكّرة من خير الله بين مصطفى وهو أحد قدماء حركة الشباب التونسي، إلى الجنرال كاترو في ديسمبر 1943، يبرز فيها تأزّم الأوضاع في تونس بعد الحرب العالمية الأولى ودورها في تنامي الوعي الوطني وتشكيل أول تنظيم سياسي وهو الحزب الحرّ الدستوري التونسي. ووردت هذه المذكرة بالمجلة التاريخية المغاربية عدد 59-50، جوان 1988، الصفحات 273 - 276. وتتنزّل أحداث هذه المذكرة في إطار الظرفية الدقيقة داخليا وخارجيا والتي كانت ملائمة لتطوّر النشاط الوطني بالبلاد التونسية إثر الحرب العالمية الأولى وتأثيرها في العمل السياسي بالبلاد في العشرينات. فما هي الظروف المساعدة على تطوّر النشاط الوطني غداة الحرب العالمية الأولى؟ فما هي مظاهر النشاط الوطني في العشرينات وموقف السلّط الاستعماريّة منه؟

I - الظروف المساعدة على تطوّر النشاط الوطني غداة الحرب العالمية الأولى:

1. الظروف الداخلية:

- مشاركة هامة للتونسيين في الحرب الكبرى إلى جانب فرنسا: كان على المستعمرات أن تساهم في المجهود الحربي على جبهات القتال أو المصانع أو الضيعات الفلاحية، إذ أمّدت تونس فرنسا بحوالي 8000 جندي وقرابة 3.0000 عامل، لمساعدتها في الحرب الكبرى. ورغم التضحيات البشرية والمادية التي قبل بدفعها الأهالي التونسيون طيلة الحرب، لم تعمل السلط الاستعمارية إثر انتهاء الحرب على تحرير البلاد، وقد أدى ذلك إلى تفاقم غضب سكان الإيالة المسلمين على نظام الحماية وتعدّدت المطالب "بضريبة الدم"، وجعلهم أكثر تأثرا بانداءات الحركة الوطنية.

- تكثيف الاستعمار الزراعي: نزعت السلطات الفرنسية بالبلاد التونسية على إثر الحرب العالمية الأولى إلى تقوية التناقضات القائمة بين السكان التونسيين من جهة و"المتفوقين" الفرنسيين، وقد مثل الاستعمار الزراعي عامل إضافي لتزايد غضب السكان من خلال الاستيلاء على أراضي الأحباس العامة والخاصة. وقد مسّ هذا الاجراء مصالح كبار الفلاحين التونسيين وكذلك مشايخ الطرق الدينية الذين كانوا يستفيدون من هذه الأراضي، فانضم قسم منهم إلى الحركة الوطنية.

- سنّ قانون الثلث الاستعماري لفائدة الموظّفين الفرنسيين منذ 1919: وهو قانون سنّته فرنسا سنة 1919 يقضي بتمييز الموظف الفرنسي بزيادة في مرتبه تقدر بالثلث، بهدف تشجيع الفرنسيين على القدوم الى تونس والاستيلاء على الوظائف فنتج عن ذلك اشتداد المنافسة الفرنسية على الوظائف العمومية. ونتج عن هذا القانون تفاقم التفاوت بين الاجور بين الموظّفين الفرنسيين والتونسيين من جهة، وساهم في انغلاق الافاق امام المثقفين التونسيين من جهة ثانية، وزاد ذلك في احتداد التناقضات بين المستعمر والمستعمر وازدياد الوعي وتناميته وبالتالي انخراط قطاعات عريضة من المجتمع التونسي في العمل الوطني.

- تأزّم الاقتصادية والاجتماعية: تأزّم الوضع الاقتصادي في تونس بعد الحرب العالمية الأولى بسبب تعاقب سنوات الجفاف وهو ما أثر سلبا على المحاصيل الزراعية وتربية الماشية، فارتفعت أسعار بعض المواد الأساسية مثل الخبز والعجين الغذائي والخبز والزيت ، في المقابل تدهورت المقدرة الشرائية للسكان، وانعكس ذلك على قطاعي الصناعة والتجارة بسبب ضيق السوق الداخلية واحتداد المنافسة الأجنبية. وعادت الأوبئة والمجاعة للظهور من جديد وانتشرت مظاهر البؤس وعمّ الغضب معظم السكان. وتزامن ذلك مع الزيادة في الضرائب والتّرفيع في الأعباء الجبائية.

← تدهورت أوضاع بعض الفئات الاجتماعية منها فأصبحت الأرضية ملائمة لتعبئة السّكان ضدّ نظام الحماية.

2. الظروف الخارجية:

- المبادئ الولسونية: لقيت مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسون التي أكّدت على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وقد لقيت هذه المبادئ عند إعلانها صدى عظيمًا وأثرا بالغا في نفوس المثقفين التونسيين وبعثت أمالا عريضة بين أكثر فئات سكان البلاد التونسية. وقد وجّهت اللجنة الجزائرية التونسية في جانفي 1919 برقية إلى الرئيس ويلسن تدعوه إلى تطبيق مبادئه المتعلقة بحقّ الشعوب في تقرير مصيرها على الشعوب المستعمرة التي قدّمت "ضريبة الدم" وساهمت في انتصار الحلفاء.

- خيبة الأمل الناتجة عن مواقف مؤتمر الصلح من المطالب الوطني: توجه هذه اللجنة بمذكرة كذلك إلى مؤتمر السلم بباريس للمطالبة بالمشاركة في أعماله عن طريق ممثلين للشعبين التونسي والجزائري، كما أرسل الحزب التونسي مذكرة للرئيس ولسن ووفودا لمؤتمر الصلح بباريس، غير أن ولسن اعتبر المسألة التونسية شأنًا داخليًا فرنسيًا، ومبادئه كان المقصود بها خاصة الشعوب الأوروبية الخاضعة إذاك للهيمنة الألمانية والنمساوية المجرية، كما اعترضت فرنسا على مشاركة التونسيين في مؤتمر فرساي. وقد أدرك زعماء الحركة الوطنية ذلك لا سيما بعد انتقال عبد العزيز الثعالبي وأحمد السقا إلى فرنسا للتعريف بالقضية التونسية بين الأوساط والفرنسية وعملا على إدراجها في جدول أعمال مؤتمر الصلح.

← ساعدت الظروف الداخلية والخارجية إثر الحرب العالمية الأولى في نمو الوعي الوطني.

II - مظاهر النشاط الوطني في العشرينات وموقف السلط الاستعمارية منه

1. مظاهر النشاط الوطني : التأمّت لهذا الغرض -

- تأسيس الحزب الحرّ الدستوري التونسي لتعبئة القوى الوطنية ضدّ الاستعمار: إثر الحرب الكبرى عاد أعضاء الحركة الشباب التونسي للنشاط من جديد وأعطوا دفعا جديدا للحركة الوطنية بتأسيس حزب أطلق عليه اسم "الحزب التونسي" في ربيع 1919 وركزوا برنامجهم على المطالبة بدستور وتعديل نظام الحماية في اتجاه تحرير البلاد ... وبادروا بإرسال مكتوب الى مؤتمر الصلح بباريس مطالبين بتطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها على تونس، لكن هذا الحزب كان نخبويا اذ يضم فقط المحامين والاطباء والاساتذة والفئات المثقفة. وبعد تجاهل المبادئ الولسونية وهزيمة الأحزاب التحررية اليسارية بفرنسا وأمام تكاثر الانخراطات، ايقن الوطنيون بضرورة الاعتماد في حركتهم على حزب جماهيري يقوم على أسس جديدة يجمع في صلبه كل الفئات الاجتماعية وأطلق عليه اسم الحزب الحر الدستوري التونسي والذي برز إلى الوجود في مارس 1920، واتفق على مشروع مستوحى في خطوته العريضة من المطالب الواردة بكتاب " تونس الشهيدة". وقد كان هذا الحزب حافظا فعليا للحركة الوطنية في العشرينات، حيث تجاوز صبغته النخبوية لينفتح على انخراط الجماهير الشعبية. ويعتمد هذا الحزب على قانون أساسي وتكونت قيادة الحزب من لجنة تنفيذية تكون مسؤولة أمام المجلس المّلي وهي حلقة وسطى تضمّ إلى جانب أعضاء اللجنة التنفيذية، عشرة نواب من العاصمة وممثلين اثنين عن كلّ شعبة دستورية وهي الخلايا التي تمثل القاعدة.

- نشاط الحزب الحرّ الدستوري التونسي: انطلق الحزب في نشاطه للتعريف بمطالبة، فبعث الوفود الدستورية الرسمية حيث توجهت هذه الوفود إلى الباي والحكومة الفرنسية وهي: وفد الاربعين لدى الباي في يوم 18 جوان 1920، الذي كان يهدف إلى إضفاء شرعية على مطالب الحزب وكسب تأييد الباي، وفد تكوّن من 40 عضو لإقناع الباي بالمطالبة بإعادة العمل بالدستور حيث أبدى عن موافقته تحت تأثير ابنه المنصف باي المعروف بتأييده للدستوريين. أما الوفد الدستوري الأول للحكومة الفرنسية في جوان 1920 بقيادة احمد الصافي وبعض المحامين وبعض شيوخ الطرق الدينية مثل البشير البكري ومصطفى الباهي، وكان هدفه التعبير على معارضتهم للاستيلاء على أراضي الاحباس، وقدم هذا الوفد تطمينات لفرنسا على عدم تناقض برنامج الحزب مع وضع فرنسا في تونس، لكنّه قوبل بالحدّر لدى الأوساط الفرنسية ورفض استقباله من الشخصيات المتنفذة في وزارة الخارجية، باستثناء المدير المساعد للشؤون الإفريقية بوزارة الخارجية الذي وعد بتحسين الوضع مقابل الهدوء والنضال، في نفس الوقت الذي تمّ فيه اعتقال الثعالبي بباريس بتهمة التآمر على امن الدولة نتيجة نشر كتاب "تونس الشهيدة". كما وجه الحزب الوفد الدستوري الثاني للحكومة الفرنسية في أواخر 1920 وذلك لمحو الانطباعات السيئة التي خلفها كتاب "تونس الشهيد" وتفسير برنامج الحزب، وتركب هذا الوفد من عناصر معتدلة بقيادة طاهر بن عمار (مالك عقاري كبير) الذي أبدى خلال مقابلاته، إعجاب التونسيين بالثقافة الفرنسية وعبر عن عدم عدائه لفرنسا وتشبعهم بنظمها. فخصّ هذا الوفد بقبول رئيس الحكومة الفرنسية الذي فوّض الأمر للمقيم العام الجديد "لوسيان سان" لاتخاذ الإصلاحات الضرورية. كما توحه وفد ثالث في نوفمبر 1924 بقيادة احمد الصافي لإقناع الحكومة الفرنسية باعتدال مطالبه، لكنه وجد معارضة من المعمرين وسلط الحماية واليسار الفرنسي بسبب مساندة الدستوريين للحركة النقابية التي يقودها "محمد علي الحامي"، فأصبحت الإصلاحات رهينة التخلي عن الجامعة فاضطر الدستوريون إلى الدخول في كتلة معتدلة ضمت الاشتراكيين والإصلاحيين والأعضاء التونسيين في المجلس الكبير ودعوة العمال إلى الالتحاق باتحاد النقابات الفرنسية CGT في فيفري 1925.

وقد تضمنت مطالب الحزب نظرا لظروف العشرينات في تونس وفرنسا تم الاقتصار بالمطالبة بدستور يقوم على الفصل بين السلط و احترام الحريات و مسؤولية الحكومة أمام السلطة التشريعية التي تقر ميزانية الدولة وتأسيس مجالس بلدية منتخبة واعتماد اللغة العربية كلغة رسمية، وهي إصلاحات في نطاق الحماية.

2. ردود فعل سلط الحماية:

- رفض الاستجابة للمطالب الوطنية: رغم اعتدال المطالب الوطنية وبقائها في إطار الاصلاحات ضمن إطار الحماية، فقد رفض المقيم العام لوسيان سان رفضا قطعيا النقطتين الأولين من برنامج الحزب المتعلقين بمنح دستور للبلاد يمكنها من برلمان منتخب وحكومة مسؤولة امامه باعتبار تناقضهما مع مبدأ الحماية. وفي هذه الحالة فقد برنامج الحزب جوهره فدخل الدستوريون في حملة للدفاع عن مطالبتهم وانطلق الحزب في معارك قانونية وحملات صحافية ودعائية لإثبات عدم التناقض بين الدستور ونظام الحماية. واقتصرت الاصلاحات على ما تمّ اعلانه في جويلية 1922 من بحث مجالس للقيادات والجمعيات تعويض الندوة الاستشارية بالمجلس الكبير الذي يتألف من قسم تونس 18 عضو وقسم فرنسي 44 عضو للنظر في ميزانية الدولة، غير أن قوبلت بالرفض من الدستوريين ووافق المعتدلون و الإصلاحيون.

- قمع النشاط الوطني السياسي والنقابي: أمام تواصل عمل الوطنيين على تجنيد كل الفئات الاجتماعية حول برنامجهم وامام تصاعد العمل الوطني عملت سلط الحماية على تشجيع الجناح المعتدل للحزب الدستوري على الانشقاق فبرز الحزب الاصلاحى سنة 1922 الذي اسسه المحاميان حسن القلاطي ومحمد نعمان للمطالبة باصلاحات معتدلة في اطار نظام الحماية، إلى جانب الحد من حرية الصحافة الحدّ من حرية الصحافة حيث أصبح إصدارها خاضعا لترخيص مسبق من السلط منذ جانفي 1922، كما أجبر لوسيان سان الثعالبى على مغادرة البلاد في جويلية 1923 بعد التضييقات سلطات الحماية عليه، مما زاد في عزلة الحزب. كما عملت السلط الاستعمارية على منع التقارب بين الحزب وجامعة عموم العملة التونسية التي أسسها محمد علي الحامي والتي وازهرت منذ نشأتها قدرات تعبوية وتأطيرية كبيرة أثارت مخاوف عدة أطراف (سلطة الحماية الـ CGT واعضاء المجلس الكبير والحزب الاصلاحى) ودفعت الحزب الحر الدستوري إلى الامضاء على تصريح مشترك يدعو الى الانسلاخ من الجامعة مقابل القيام باصلاحات. مما زاد في عزلة الجامعة وتمكّنت السلط الاستعمارية من ضربها والقضاء القبض على ابرز قادتها ونفي محمد علي الى الخارج حيث توفي في ظروف غامضة سنة 1926. ولكن بدلا من الحصول على إصلاحات سنت سلط الحماية القوانين الجزرية في 29 جانفي 1926 حيث أصبحت المحاكم الفرنسية تنظر في القضايا السياسية بدلا من المحاكم التونسية وسنت مجموعة من القوانين الجزرية الاستثنائية التي تحد من الحريات العامة (صحافة، تعبير، اجتماعات...).

خاتمة

وثيقة مصدريّة هامة بينت بعض العوامل الداخلية والخارجية الملائمة لتطوّر النشاط الوطني إثر الحرب العالمية الأولى والتي ساهمت في نشأة الحزب الحرّ الدستور الذي حرص على إضفاء شرعية على مطالبه والبحث عن المساندة الوطنية والفرنسية من خلال توجيهه لوفود إلى الباى والحكومة الفرنسية. إلا أن سلطات الحماية رفضت الاستجابة لهذه المطالب وقامت بالتضييق على النشاط الوطني فماهي انعكاسات الأوامر التعسفية على الحركة الوطنية بين 1926 و1930.

امتحان البكالوريا دورة الرئيسية 2014 الشعبة : الاقتصاد و التصرف التاريخ الموضوع
الثاني : دراسة وثائق :

ألمانيا والحرب العالمية الثانية

التقديم:

ثلاث وثائق تاريخية تتعلق بألمانيا والحرب العالمية الثانية، تمثل الوثيقة الأولى مقتطف من مذكرات ونستن تشرشل رئيس الوزراء بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية، يبرز فيها توتر العلاقات الدولية نتيجة السياسة التوسعية النازية وتنديده بها، وورد "بمذكرات تشرشل"، الجزء 1، منشورات مكتبة المنار، بغداد، الصفحتين 59 و60. أما الوثيقة الثانية فهي البيان الختامي لندوة يالطا في 11 فيفري 1945 وردت بكتاب التاريخ للأقسام النهائية، بورداس، 1989، الصفحة 15، توضّح الاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وأنقلترا حول تحديد مصير ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية. كما تصوّر الوثيقة الثالثة وهي صورة فوتوغرافية، مشهد للجسر الجوّي لفكّ الحصار على برلين سنة 1948، ووردت بمنشورات المركز الوطني الفرنسي للتوفيق البيداغوجي تبرز الجسر الجوي لفكّ الحصار عن برلين في 1948. وتتنزّل هذه الوثائق في إطار دور ألمانيا في توتر العلاقات الدولية اثناء الثلاثينات القرن العشرين وتسببها في الحرب العالمية الثانية وتحولها إلى مجال صراع بين العملاقين على إثرها إلى حدود سنة 1949. فما هو دور ألمانيا النازية في اندلاع الحرب العالمية الثانية ؟ وماهي نتائج هذه الحرب وانعكاسات النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية على ألمانيا إلى حدود 1949 ؟

I - دور ألمانيا النازية في اندلاع الحرب العالمية الثانية:

- تحدّي هتلر للديمقراطيات: نتبيّن من خلال النص تنديد تشرشل بالسياسة الألمانية التي اتبعها هتلر منذ وصوله إلى السلطة في 1933 وهي سياسة التحدي للديمقراطيات لتطبيق برنامج التوسّع. فقام بنقض معاهدة فرساي التي تعتبرها الألمان دكتات و مظلمة للشعب الألماني "معاهدة صارمة". وتنفيذا لسياسته التوسعية أعاد هتلر تسليح رينانيا في 1936 والتي كانت منطقة منزوعة من السلاح بمقتضى معاهدة فرساي. وفي إطار تطبيق برنامجه التوسعي لتحقيق المجال الحيوي أراد ضمّ ملايين الجرمانيين الذين يعيشون خارج الرايخ. فالحقت ألمانيا النازية في مرحلة أولى في مارس 1938 النمسا و"انقضت على النمسا وابتلعتها"، بعد أن تولى زعيم النازيين سايس انكارت منصب المستشار محققة بذلك الانشلوس. ولم تجد السياسة التوسعية للنظام النازي إلا معارضة شفووية من الديمقراطيات. وقد شجّع ذلك هتلر في مرحلة ثانية على المطالبة بإقليم السودات حيث يعيش ثلاثة ملايين من ألمان والتابع لتشيكوسلوفاكيا حليفة فرنسا والاتحاد السوفياتي. وتقاديا لصراع جديد وللتخفيف من حدة التوتر انعقد مؤتمر مونيخ يومي 29 - 30 سبتمبر 1938 حضره رئيس الحكومة الفرنسية دالاديي والوزير الأول البريطاني شمبرلان والزعيم النازي هتلر والزعيم الفاشي موسيليني. وتمّ في هذا المؤتمر تلبية مطالب هتلر الترابية تمهيدا لابتلاع كامل تشيكوسلوفاكيا أمام صمت الديمقراطيات التي تخلّت عن تشيكوسلوفاكيا حين توقّعها لمعاهدة مونيخ. وأمام تنامي أطماع هتلر التوسعية في المتعلقة بمدينة دانترينغ البولونية، وجد معارضة من الديمقراطيات التي عبّرت عن استعدادها للتصدّي لنواياه التوسعية وتقديم بريطانيا لضمانات لبولونيا "لكي ندافع عنها". لذلك ومباشرة إثر اقتحام الجيوش الألمانية الاراضي البولونية في 1 سبتمبر 1939 أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا في 3 سبتمبر 1939 وكان ذلك بداية الحرب العالمية الثانية.

- سياسة التحالف مع إيطاليا: لتيسير تنفيذ سياسته التوسعية أقام هتلر سياسة الأحلاف مع الأنظمة الدكتاتورية القريبة منه، إذ بادر بالتقارب مع الزعيم الفاشي بينيتو موسيليني وتمّ الاعلان عن قيام محور روما - برلين في اكتوبر 1936 بعد امتناع ألمانيا عن تطبيق العقوبات الاقتصادية ضد إيطاليا اثر غزوها

لاثيوبيا "وأقامت محورا بينها و بين إيطاليا" الذي مهّد بدوره لعقد الحلف الفولاذي بينهما في ماي 1938 بعد أن قام موسوليني بإلحاق ألبانيا منذ أفريل 1939. هذا إلى جانب عقد الحلف المضاد للشيوعية العالمية مع اليابان في نوفمبر 1936 والذي انضمت إليه إيطاليا في نوفمبر 1937 كما انضمت إليه النمسا واسبانيا. **←** تبدو الدكتاتوريات متفقة من حيث الاهداف مما مهد لتقاربها وتحالفها مقابل ضعف الديمقراطيات وتباعدها. غير أن تنامي الأطماع التوسعية للنظام النازي خاصة، تحوّل قصور الأنظمة الديمقراطية إلى العمل على مواجهته. وعملت دول الحلفاء بعد انتهاء الحرب على فرض عقوبات على الدولة الألمانية وتشكيل مصيرها في ظلّ نظام دولي جديد سعت للتحكم فيه.

II - نتائج الحرب العالمية الثانية و انعكاسات النظام الدولي المنبثق عنها على ألمانيا إلى حدود 1949:

1. نتائج الحرب العالمية الثانية على ألمانيا :

- تقسيم ألمانيا وعاصمتها برلين إلى مناطق احتلال: قبيل انتهاء الحرب اجتمع الثلاث الكبار وهم الزعيم السوفياتي ستالين والرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس الحكومة البريطانية تشرشل في يالطا لتحديد مصير ألمانيا النازية. وقد صدر عن هذه الندوة بيان في فيفري 1942 عبّر فيه المشاركون على اتّفاقهم حول تقسيم ألمانيا وعاصمتها برلين إلى أربعة مناطق احتلال بين الحلفاء بعد أن "تقرّر دعوة فرنسا... كعضو رابع" ونتج عن ذلك أن تمّ تقسيم ألمانيا ترابيا إلى دولتين وتقسيم عاصمتها إلى أربع مناطق نفوذ سوفياتية وأمريكية وفرنسية وبريطانية.

- فرض عقوبات عسكرية على ألمانيا: أمّا عسكريًا فلقد سلّط الحلفاء على ألمانيا عقوبات صارمة تمثّلت في تجريدها من قوّتها العسكرية وتدمير صناعاتها الحربية مع نزع سلاحها كما جاء في البيان الختامي للندوة أنّه تقرّر إحالة النازيين على محكمة دولية كمجرمي حرب بتهمة ارتكابهم جرائم ضدّ الإنسانية. غير أن هذا الاتفاق بين الحلفاء إلى متنافسين بانهيال التحالف الكبير وتحولهم إلى متنافسين لتصادم مصالح العملاقين ليدخل العالم مرحلة الحرب الباردة بداية من 1947 التي مثّلت خلالها ألمانيا وعاصمتها برلين إحدى الرهانات الاستراتيجية وكانت في قلب الصراع بين الكتلتين الرأسمالية والاشتراكية وتجسّد هذا الصراع في أزمة برلين سنة 1948.

2. انعكاسات النظام الجديد على ألمانيا

- أزمة برلين 1948 – 1949: احتدّ الخلاف بين القوى الرأسمالية بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والاتحاد السوفياتي من جهة ثانية خاصة منذ سنة 1948 حول ألمانيا التي ظلت وعاصمتها برلين إحدى الرهانات البارزة للحرب الباردة ونقطة صراع بين العملاقين باعتبار وضعها المعقّد جغرافيا وسياسيا فهي مقسمة إلى أربع مناطق نفوذ سوفياتية وأمريكية وبريطانية وفرنسية رغم انها موجودة في الجزء الشرقي التابع للكتلة الاشتراكية ، واحتدّ الخلاف عندما اقدمت القوى الرأسمالية على بعث عملة جديدة " المارك الالمانى " بالقسم الغربي ثم ارادت تداولها بالقسم الشرقي ، قرار عارضه الاتحاد السوفياتي وفرض حصار برّي على برلين الغربية، ردّت الولايات المتحدة الامريكية بتكوين جسر جوي جبار لتموين القطاعات الغربية من العاصمة الالمانية المحاصرة فاضطرّ الاتحاد السوفياتي الى رفع الحصار.

- تقسيم ألمانيا إلى دولتين: انتهت أزمة برلين الأولى بتقسيم ألمانيا إلى دولتين، مع قيام جمهورية ألمانيا الاتحادية ذات التوجه الرأسمالي في ماي 1949 وعاصمتها بون، ونشأة جمهورية ألمانيا الديمقراطية الاشتراكية في اكتوبر 1949 وعاصمتها برلين الشرقية التي فصلت عن برلين الغربية بجدار سيكون سببا في أزمة برلين الثاني.

← عبّرت أزمة برلين الأولى عن رغبة الولايات المتحدة في اثبات قدرتها على ردّ الفعل وعمّقت انقسام أوروبا. عكست هذه الأزمة البعد الأيديولوجي للنظام العالمي الجديد .

الخاتمة:

أبرزت الوثائق انعكاسات تطورات العلاقات الدولية على مصير ألمانيا منذ وصول هتلر إلى الحكم سنة 1933 حتّى أزمة برلين الأولى 1948 والتي مثّلت أولى أزمات الحرب الباردة. فكيف ستتطور الأوضاع في ألمانيا في ظلّ التحولات الجغراسياسية التي سيعرفها العالم.



البكالوريا الدورة الرئيسية 2014 شعبة اقتصاد وتصرف الجغرافيا الموضوع الأول: مقال

للفلاحة مساهمة هامة في تحقيق القفزة الاقتصادية البرازيلية.

- أبرز ذلك باعتماد مؤشرات دالة.
- بين دور الدولة في تطوير هذا القطاع.
- حدد العراقيل التي مازال يواجهها.

الإصلاح :

المقدمة:

خاض البرازيل تجربة تنموية مكنته من تحقيق قفزة اقتصادية جعلت منه "بلدا صاعدا" وأحد أبرز القوى الإقليمية بالجنوب. ولم يعول البرازيل لتحقيق القفزة الاقتصادية على التصنيع فحسب، بل وجّه عنايته كذلك إلى الفلاحة مما جعل منه قوة فلاحية كبرى. فكيف ساهمت الفلاحة في تحقيق القفزة الاقتصادية البرازيلية؟ وما هو دور الدولة في تطوير هذا القطاع؟ وماهي العراقيل التي مازالت توجهها الفلاحة البرازيلية؟

I- مساهمة الفلاحة في تحقيق القفزة الاقتصادية بالبرازيل :

❖ ضخامة الانتاج الفلاحي وأهميته مكانته العالمية، أساسا بالنسبة إلى الفلاحة التصديرية، سواء بالنسبة إلى الإنتاج النباتي أو الحيواني : أمثلة دالة :

• الإنتاج النباتي :

- أول منتج عالمي لقصب السكر وللقهوة والقوارص...
- ثاني منتج عالمي للصوجا
- رابع منتج عالمي للذرة

• الإنتاج الحيواني :

- ثاني منتج عالمي للحوم الأبقار
- ثالث منتج للحوم الدواجن

❖ أهمية دور الفلاحة في التصدير: البرازيل ثالث مصدر عالمي للمنتوجات الفلاحية (بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي)

• احتلال مراتب عالمية متقدمة في تصدير عديد المنتوجات الفلاحية، النباتية والحيوانية :

- أول مصدر عالمي للقهوة وللسكر ولعصير البرتقال... وثاني مصدر عالمي للذرة وللصوجا...

- أول مصدر عالمي للحوم الأبقار وثاني مصدر عالمي للحوم الدواجن

تحتل البرازيل إلى أحد كبار المنافسين للولايات المتحدة الأمريكية وللاتحاد الأوروبي في السوق العالمية للمنتوجات الفلاحية وكذلك إلى أول قوة تصديرية ببلدان الجنوب.

• تحقيق ميزان المبادلات الغذائية فائضا متزايدا بلغ حوالي 140 مليار دولار سنة 2012

السياسة في تحقيق فائض الميزان التجاري البرازيلي.

❖ أهمية دور الفلاحة في توفير:

- المواد الأولية للصناعات الغذائية (قصب السكر، القهوة، الصوجا، القوارص...) ولصناعة النسيج (مثل القطن...)

- الطاقة : وضعت البرازيل منذ سنة 1975 برنامجا وطنيا لإنتاج "كحول قصب السكر" ليستغل كبديل للنفط وأصبح يمثل 40% من استهلاك المحروقات بالبرازيل.
- تحسّنت قوة الفلاحة البرازيلية و مساهمتها في تحقيق القفزة الاقتصادية و تستند هذه القوة الفلاحية إلى عديد الدعائم من بينها أهمية دور الدولة.
- II- أهمية دور الدولة في تطوير القطاع الفلاحي بالبرازيل :

- ❖ تشجيع للصادرات الفلاحية : في إطار إتباع الدولة لنموذج تنموي قائم على النهوض بالصادرات منذ منتصف الستينات من القرن العشرين، وقد دعم ذلك الزراعات التصديرية والتشجيع عليها.
- ❖ أهمية دور الدولة في إحياء المجال وتوسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال:
- تشجيع الأدياق الهجرية نحو أقاليم الريادة (الشمال و الوسط الغربي) و تشجيع صغار الفلاحين والفقراء على غزو أراضي جديدة بها، خاصة على طول الطريق العابرة لأمازونا.
- إنجاز الدولة لشبكات نقل متنوعة و على محاور طرق طويلة أهمها الطريق العابرة لأمازونا على طول 5 آلاف كلم.
- تشجيع الدولة للاستثمار الاجنبي في القطاع الفلاحي، مكّن من توطّن عديد الشركات عبر القطرية بالبرازيل (دانون، نستلي، كارجيل...)
- قيام الدولة بإصلاحات عقارية، مثل مصادرة قسم من الاراضي اللاتيفنديّة غير المستغلة (تراجعت الدولة عن القيام بإصلاحات للهياكل العقارية الزراعية منذ منتصف الستينات من القرن العشرين)
- رخصت عدد مظاهر قوة الفلاحة البرازيلية و مساهمتها في تحقيق القفزة الاقتصادية بالبرازيل فإنها تواجه عديد العراقيل.

III- عراقيل مازالت تواجه الفلاحة البرازيلية :

- ❖ هياكل عقارية جائرة :
- تباين حجم المستغلات : يعكس اختلالا كبيرا في الهياكل العقارية :
- تستأثر المستغلات الكبرى (اللاتيفونديا) التي تتجاوز مساحتها 100 هك بحوالي 80% من الأراضي الزراعية رغم أنها لا تمثل إلا حوالي 11% من العدد الجملي للمستغلات
- لا تمتد المستغلات الصغرى (المنيفنديا و المكروفنديا) و التي تقل مساحتها عن 10 هك، إلا على 2.2% من الأراضي الزراعية رغم أنها تمثل قرابة 50% من عدد المستغلات.
- سيطرة الشركات عبر القطرية على المستغلات الكبرى من بينها دانون و نستلي و كارجيل...
- تواصل النزاعات العقارية، المرتبطة بالتفاوت في توزيع الأرض، بين كبار الملاكين العقاريين (اللاتيفنديون) من ناحية وصغار الفلاحين والمزارعين بدون أرض إلى أقاليم الريادة (الوسط الغربي و أمازونا بالشمال)
- انتظم أكثر من 5 ملايين من صغار الفلاحين والفقراء الريفيين في حركة "المزارعون بلا أرض" للمطالبة بإصلاح الهياكل العقارية و تحسين ظروف عيشهم.
- ❖ أزمة الفلاحة المعاشية وتواضع مردودها :
- تتكوّن أساسا من الحبوب (القمح، الأرز...) والمانيهوت، وتوفّر الشغل لحوالي 3/4 اليد العاملة الفلاحية، وتنتظم ضمن مستغلات فلاحية صغيرة.

- تتصف بضعف مردودها وركود إنتاجها كما أنها لم تستفد من جهود تعصير القطاع الفلاحي، لذلك ما يزال البرازيل يعاني من عجز عن توفير الحاجيات الغذائية الأساسية.
- تواصل العجز الغذائي في المواد الأساسية وتواصل "خطر الجوع" الذي لازال يهدّد ملايين البرازيليين، وقد بادرت الحكومة البرازيلية وضع برنامج "محو الجوع" بمساندة من منظمة الأمم المتحدة منذ سنة 2003.

❖ المنافسة الأجنبية الحادة خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي اللذان يقدمان مساعدات مالية هامة للفلاحين : يمثل الدعم 17% من المداخل الفلاحية بالولايات المتحدة الأمريكية و 30% بالاتحاد الأوروبي مقابل 3% فقط بالبرازيل، إضافة إلى تأثير السياسات الحمائية تجاه المنتجات الفلاحية البرازيلية (مثل الأداءات الجمركية المرتفعة الموظفة على لحوم الأبقار البرازيلية من قبل الاتحاد الأوروبي).

❖ فلاحه تابعة :

- تحكم القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي) في أسعار المنتجات الفلاحية (قهوة، سكر، صوجا...)
- سيطرة الشركات عبر القطرية الأجنبية على المستغلات الكبرى وعلى "المركب الفلاحي-الغذائي".
- التبعية للأسواق الخارجية (هيمنة الفلاحه التصديرية)

الخاتمة:

- ❖ تعكس القوة الفلاحية أحد مظاهر القفزة الاقتصادية البرازيلية، إلا أنها تمثل في نفس الوقت نموجا "لسوء التنمية" تبرز خاصة مجموع الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية التي أفرزتها أو التي زادت في تعميقها.
- ❖ تبرز مظاهر القفزة الاقتصادية البرازيلية كذلك من خلال القفزة الصناعية والتي حوّلت البرازيل إلى "قطر صناعي جديد".

فماهي مظاهر القفزة الصناعية البرازيلية؟ وماهي دعائمها؟ وما هي حدودها؟

القوة التجارية والمالية للولايات المتحدة الأمريكية

التقديم :

أربع وثائق تهم القوة التجارية والمالية للولايات المتحدة الأمريكية وعواملها. تمثل الوثائق الثلاث الأولى جداول إحصائية ثابتة، يبين الجدول الأول مظاهر القوة التجارية والمالية للولايات المتحدة الأمريكية ومكانتها العالمية وأخذ من ملامح العالم الاقتصادية 2014 وموسوعة حالة العالم 2013 والمنظمة العالمية للتجارة 2012، و يبرز الجدول الثاني المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال بعض المنتجات الفلاحية والصناعية وهو مقتطف من ملامح العالم الاقتصادية 2013 وموسوعة حالة العالم 2013 والمنظمة العالمية للأغذية والزراعة 2011، ويوضح الجدول الثالث موقع الشركات الأمريكية عبر القطرية ضمن الثلاثين الأولى في العالم سنة 2012 والتي تمثل أحد الدعام التنظيمية الهيكلية للقوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، أما الوثيقة الرابعة فهي نص اقتصادي يبرز أهمية الدولار الأمريكي باعتباره عملة عالمية مهيمنة. وتطرح مجموع هذه الوثائق مظاهر القوة التجارية والمالية للولايات المتحدة الأمريكية في العالم والأسس التي قامت عليها هذه القوة.

فما هي مظاهر القوة التجارية والمالية للولايات المتحدة الأمريكية في العالم؟ وما هي عوامل هذه القوة؟

I- مظاهر القوة التجارية والمالية للولايات المتحدة الأمريكية في العالم :

1- مظاهر القوة التجارية : قوة تجارية كبرى :

❖ مكانة بارزة في مبادلات السلع في العالم :

- ثاني مصدّر عالمي (8.1%) من القيمة الجمالية للصادرات العالمية سنة 2011) وتتضمن منتجات متنوّعة (منتجات صناعية، منتجات فلاحية...)
- أول مورّد عالمي (12.3%) من الواردات العالمية سنة 2011) و تتصف بتنوّعها :
منتجات صناعية، محروقات و مواد استخراجية، منتجات فلاحية...

❖ أول مصدّر و مورّد للخدمات في العالم :

- صادرات الخدمات : تمثل 13% من المجموع العالمي و تتميز بتنوّعها : خدمات مالية، براءات الاختراع، خدمات الأنترنت...
- واردات الخدمات : تمثل 10.1% من المجموع العالمي

⇐ تحقيق ميزان الخدمات لفائض بلغ 142.3 مليار دولار سنة 2010، وقد مكّن هذا الفائض من المساهمة في تغطية جزء من عجز الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية (بلغ 790 مليار دولار سنة 2012).

⇐ مبادلات تعكس القوة التجارية لدولة عظمى و طرف رئيسي في المبادلات التجارية العالمية، رغم عجز الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية

2- مظاهر القوة المالية : قطب مالي مؤثر

❖ أول مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم : 257.4 مليار دولار سنة 2011 وهو ما يمثل 14% من المجموع العالمي. ويعكس قوة الشركات عبر القطرية الأمريكية ومساهمتها في دعم النفوذ الاقتصادي والمالي للولايات المتحدة الأمريكية.

❖ أول مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم : 402 مليار دولار سنة 2010، ويعكس ذلك قوة جاذبية الولايات المتحدة الأمريكية للشركات عبر القطرية الأجنبية وتعدد مزايا الاستثمار بمجالها.

⇐ تمثل الولايات المتحدة الأمريكية طرفا رئيسيا في الأذفاق المالية العالمية، ويعكس ذلك نفوذها المالي العالمي.

❖ الدولار عملة عالمية مهيمنة : العملة الرئيسية المعتمدة في :

- المبادلات التجارية العالمية (65% منها).
- الاحتياطي من العملة الصعبة بالبنوك المركزية (64.2% من احتياطي الصرف سنة 2008)

- 45% من الاستثمار العالمي و44% من السندات في العالم.

⇐ تمثل الولايات المتحدة الأمريكية قوة تجارية ومالية هامة ومؤثرة في الاقتصاد العالمي، وتستند هذه القوة إلى عديد الدعائم.

II- عوامل القوة التجارية و المالية للولايات المتحدة الأمريكية :

1- ضخامة الإنتاج و أهمية حاجات الاقتصاد الأمريكي :

❖ ضخامة الإنتاج الفلاحي النباتي و الحيواني :

- الإنتاج النباتي :

○ القمح : 9.4% من الإنتاج العالمي سنة 2012 (المرتبة العالمية الثالثة)

○ الصوجا : 35% من الإنتاج العالمي (المرتبة العالمية الأولى)

- الإنتاج الحيواني :

○ اللحوم : 14.5% من الإنتاج العالمي (المرتبة العالمية الثانية)

⇐ مكنت ضخامة الإنتاج الفلاحي و تنوعه من اكتساب الولايات المتحدة الأمريكية قدرة تصديرية عالية وظفتها "كسلاح أخضر".

❖ ضخامة الإنتاج الصناعي و تنوعه :

- السيارات (من صناعات الجيل الثاني) : 12.2% من الإنتاج العالمي سنة 2012

(المرتبة الثانية عالميا) وتسيطر على هذا القطاع ثلاث شركات كبرى (جنرال موتورز وفورد و كريسلر)

- الفولاذ (من صناعات الجيل الأول) : 5.7% من الإنتاج العالمي سنة 2012 (المرتبة

العالمية الخامسة) وتستند فيها إلى شركات كبرى (يو.أس.ستيل...)

- الصناعات الجوفضائية و المعلوماتية (صناعات الجيل الثالث)

⇐ أهمية صادرات منتجات التكنولوجيا العالية : بلغت 145.5 مليار دولار سنة 2010 (المرتبة الأولى عالميا)

❖ ضخامة الإنتاج الخدمي و تنوعه :

• ساهم بـ 79.4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 و هو ما يعكس ثلثة الاقتصاد الأمريكي

• خدمات متنوّعة وعصريّة: تضمّ أساسا خدمات موجهة إلى الأفراد و الأسر وخدمات موجهة إلى المؤسسات (خاصة منها الخدمات ذات القيمة المضافة العالية)

❖ أهميّة حاجات الاقتصاد الأمريكي ممّا يفسّر ضخامة التوريد و المرتبطة أساسا بارتفاع مستوى القدرة الاستهلاكية للسوق الداخلية (ارتفاع عدد السكان و مستوى الدخل الفردي...) وعجز الإنتاج الوطني، رغم ضخامته، عن تغطية الحاجيات الداخلية من المواد الأولية ومصادر الطاقة و بعض المنتجات الصناعية...

2- مؤسسات اقتصادية عملاقة :

❖ تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية شركات عبر قطريّة عملاقة تنشط في مجالات اقتصادية متنوّعة: توجد أكثر من 270 شركة عبر قطريّة أمريكية ضمن الخمسمائة شركة عبر قطريّة الأولى في العالم، كما توجد ثماني شركات عبر قطرية أمريكية ضمن الثلاثين الأولى في العالم سنة 2012 (حسب رقم معاملاتها)، من بينها :

• وول مارت في قطاع التوزيع و تجارة التفصيل (المرتبة الثالثة عالميا)
• أكسون-موبيل (المرتبة الثانية عالميا) و شفرون (المرتبة الثامنة عالميا) في قطاع المحروقات

• جنرال موتورز (المرتبة 19 عالميا) و فورد (المرتبة 27 عالميا) في قطاع السيارات

• جنرال إلكتريك (المرتبة 22 عالميا) في قطاع الكهرباء و التجهيزات الكهربائية.

❖ شركات عملاقة تتحكم في الاقتصاد العالمي و تنزعم حركة عولمة الإنتاج وأحد أهم الأطراف المتحكمة في الأدفاق التجارية و المالية في العالم.

3- ارتباط الاقتصاد العالمي بالدولار الأمريكي :

❖ استفادة الولايات المتحدة الأمريكية من هيمنة الدولار على المبادلات التجارية و المالية العالمية.
❖ امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية عدّة بورصات مؤثرة في بقية بورصات العالم، خاصة منها بورصة نيويورك...

❖ تأثّر اقتصادات بقية بلدان العالم بتغيّر قيمة الدولار الأمريكي وتوظف الولايات المتحدة الأمريكية هذه الميزة لمعالجة اختلالاتها الاقتصادية و المالية والنقدية.

الخاتمة :

❖ أبرزت الوثائق عديد مظاهر القوّة التجارية والمالية للولايات المتحدة الأمريكية وبعض دعائم هذه القوّة، إلّا أنّها لم تتعرض إلى كلّ مظاهر النفوذ الأمريكي في العالم، مثل النفوذ الثقافي والنفوذ الجغرافي.

❖ تواجه القوّة الأمريكية و نفوذها منافسة متزايدة، سواء من قبل بقية أقطاب الثالوث من الشمال (الاتحاد الأوروبي و اليابان)، أو من قبل الأقطار الصاعدة من الجنوب (مثل الصين والبرازيل...) فما هي حدود النفوذ الأمريكي في العالم؟